النفي
أقسامه وماهيته وأصوله

الأستاذ المشارك الدكتور محمد خالد الرهاوي

قسم اللغة العربية / كلية الآداب والعلوم / جامعة قطر

المستخلص

يتناول البحث أسلوب النفي، مبنيا على مقدمة وثلاثة مطالب؛ بدأ بمقدمة عامة عن النفي والعلوم العربية والإسلامية التي تناولته وأبرز مصطلحاته، ثم عرض في المطلب الأول أركان النفي وأقسامه عند القدامى وبعض المحدثين، ثم بيَّن في المطلب الثاني ماهية النفي وأنه قسيم للخبر وليس خبرا، موردا ثمانية عشر دليلا لإثبات هذه القسمة، ثم تناول في المطلب الثالث عشرين أصلا من الأصول العامة للنفي، وختم بأبرز النتائج.

كلمات مفتاحية: النفي، الخبر، الحجاج، الصدق، الكذب، الأصول.

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/١١/٢٩ **تاريخ القبول:** ٢٠٢٤/٠١/٠٨

Negation: Its Types, Nature, and Foundations

Asst.Prof.Dr. Muhammad Khaled Al-Rahawi
Department of Arabic Language / College of Arts and Sciences / Qatar University

Abstract

The research examines the method of negation, structured into an introduction and three main sections. It begins with a general introduction to negation within Arabic and Islamic sciences, discussing its key concepts. The first section outlines the pillars and types of negation according to classical and modern scholars. The second section clarifies the nature of negation, emphasizing it as a division of information rather than a statement, supported by eighteen proofs. The third section discusses twenty foundational principles of negation, concluding with key findings.

Keywords: negation, statement, argumentation, truthfulness, falsehood, principles.

Received: 29/11/2023 **Accepted: 08/01/2024**

المقدمة

النفي أسلوب لغوي يكاد يكون عاما في اللغات، ومنها العربية، ويوظف في مقامات عدة لتحقيق جملة من الأهداف والأغراض، وهو أسلوب تعنى به بعض علوم العربية ولا سيما النحو في مباحث خاصة بالنفي ومسائل جزئية في بعض الأبواب النحوية، والبلاغة في أقسام الكلام وأحوال المسند والمسند إليه وفي الصور البيانية والمحسنات البديعية، فضلا عن العلوم الإسلامية كالفقه وأصوله والتفسير وعلوم الحديث وغيرها.

ومع أن هناك عشرات الأبحاث والرسائل النظرية والتطبيقية التي كتبت فيه إلا أن جوانب منه ما تزال بحاجة إلى مزيد من البحث كحصر المصطلحات الخاصة به، وتبيان أصوله، وتطوره التاريخي، والفروق الدقيقة بينه وبين الخبر، وبينه وبين كل نوع من أنواع الإنشاء، وغير ذلك.

ولعل الذي دفع إلى كتابة هذا البحث أمران: أولهما عدم جمع أصوله العامة مما تناثر في بطون الكتب، وثانيهما عدُّ النفيِ جزءاً من الخبر، مع أن ثمة فوارق كثيرة بينهما، سنبينها، مع ذكر المآخذ على تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء، وعلى حدّ الخبر باحتماله للصدق أو الكذب، وعدم احتمال الإنشاء لذلك، رغم أن هذا الحد يفتح الباب واسعا أمام مآخذ كثيرة تجعل من التسليم لها مدخلا لإشكالات كثيرة. ولهذا بنيت هذا البحث على ثلاثة مطالب: الأول لمصطلحات النفي وأركانه وأقسامه، والثاني لماهية النفي وإثبات أنه قسيم للخبر وأبرز المآخذ على الخبر وحدّه، والثالث في تبيان الأصول العامة للنفي.

المطلب الأول: مصطلحات النفي وأركانه و أقسامه

للنفي مصطلحات عدة منها: النفي[١]، والسلب[٢]، والتبرئة[٣]، والجحد، يقول الفراء: "وضعت (بلى) لكل إقرار في أوله جحدٌ، ووضعت (نعم) للاستفهام الذي لا جحد فيه"[٤]. وذهب بعضهم إلى أن الجحد مصطلح كوفي يقابل مصطلح النفي عند البصريين، لكن التحقيق يظهر أن المصطلح عام عند الفريقين كما يظهر في قول الفراء السابق وفي قول الخليل: "أَمَا: استفهامُ جحد، تقول: أمَا تستحي من الله؟"[٥]. ويقول أيضا: "(لَم) خفيفة، من حروف الجحد"[٦].

لكن ثمة فرق لغوي بين النفي والجحد بينه نقله الزركشي عن ابن الشجري في البرهان، ويتلخص في أنَّ النافي إن كان صادقا فيما قاله سمي كلامه نفياً، وإن كان يعلم كذب ما نفاه كان جحدا، فالنفي أعمُّ؛ لأنَّ كل جحد نفي، وليس كل نفي جحداً. ويجوز أن يسمى الجحد نفيا؛ لأن النفي أعمُّ، لكن لا يجوز أن يسمى النفي مطلقا جحداً؛ لأن الجحد أخصُّ، ومن النفي قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب ٤٠]، ومن الجحد لغة قوله تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل ١٣-١٤]، هم يعلمون أنها من عند الله، لكنهم جحدوا بها وكفروا[٧].

للنفي ثلاثة أركان: أداة النفي، والمنفي، والمنفي عنه، فقولنا: ما قام محمد، أداة النفي هي (ما)، والمنفي (القيام في الزمن الماضي)، والمنفي عنه (محمد)، والنفي حسب ما يتسلط عليه أربعة أقسام[٨]:

١. نفي المسند نحو قولك: ما قام زيدٌ بل قعد، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَسۡـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلۡحَافٗا﴾ [البقرة ٢٧٣]، فالنفي هنا للسؤال من أصله، ويلزم من نفيه نفي متعلقه؛ أي نفي السؤال ونفي الإلحاف.

٢. نفي المسند إليه: ويلزم من نفيه نفي المسند أيضا نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمۡ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر ٤٨]؛ أي لا شافع لهم فتنفعهم الشفاعة.

٣. نفي المتعلق دون المسند أو المسند إليه نحو: ما قرأتُ القصيدة بل القصة، ما رأيت رجلاً كاتباً بل شاعراً. ويلاحظ أن الإثبات للمسند والمسند إليه يكون هنا من خلال الإضراب بـ(بل)، وليس من أسلوب النفي، ولولا الإضراب لكان النفي للمسند والمسند إليه ومتعلقه. ومن نفي المتعلق قولك: قرأت القصة لا القصيدة.

٤. نفي قيد المسند إليه أو المتعلق نحو: ما رأيت رجلا كاتبا بل شاعرا.

وللنفي أنواع باعتبارات عدة؛

النوع الأول منها باعتبار القصد، وهو ثلاثة أقسام:

١. النفي المحض: وهو الخالص من الإثبات، كما في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوۡمٖ لَّا رَيۡبَ فِيهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ﴾ [آل عمران ٩].

٢. النفي غير المحض: وهو المراد به الإثبات، ويستعمل في أسلوب الحصر أو القصر، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٞ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ [آل عمران ١٤٤]

٣. النفي التوكيدي: وهو ما جيء به للتوكيد، وذلك عندما يدخل النفي على النفي، وغالبا ما يكون بطرائق عدة، منها ثلاثٌ:

الأولى: بتكرار أداة نفي ثانية نحو (ولا) كقوله تعالى: ﴿مَّا خَلۡقُكُمۡ وَلَا بَعۡثُكُمۡ إِلَّا كَنَفۡسٖ وَٰحِدَةٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٞ﴾ [لقمان ٢٨]، أو تكرار الأداة نفسها (ولا، وما، ولم، ولن)، نحو قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوۡلٞ وَلَا هُمۡ عَنۡهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات ٤٧]، وقوله تعالى: ﴿فَقَالَ ٱلۡمَلَؤُاْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرٗا مِّثۡلَنَا وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمۡ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ ٱلرَّأۡيِۖ وَمَا نَرَىٰ لَكُمۡ عَلَيۡنَا مِن فَضۡلِۭ بَلۡ نَظُنُّكُمۡ كَٰذِبِينَ﴾ [هود ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿لَّا يَنۡهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ فِي ٱلدِّينِ وَلَمۡ يُخۡرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمۡ أَن تَبَرُّوهُمۡ وَتُقۡسِطُوٓاْ إِلَيۡهِمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ﴾ [الممتحنة ٨]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًاۖ إِنَّكَ لَن تَخۡرِقَ ٱلۡأَرۡضَ وَلَن تَبۡلُغَ ٱلۡجِبَالَ طُولٗا﴾ [الإسراء ٣٧].

والثانية: بـ(ما إن)، نحو قول النابغة[٩]:

ما إن أتيتُ بشيءٍ أنت تكرهُه إذاً فلا رفعتْ سوطي إليّ يدي

والثالثة: عندما يدخل الاستفهام المراد به النفي على النفي، فينقلب نفي النفي إثباتاً، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِأَحۡكَمِ ٱلۡحَٰكِمِينَ﴾ [التين ٨].

والنوع الثاني باعتبار ذكر أداة النفي، وله أيضا قسمان وشبهٌ:

١. النفي اللفظي: وهو الذي يشتمل على أداة من أدوات النفي نحو قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة ٢٤]، وللنفي أدوات عدة منها ما هو مختص بالجملة الفعلية (لم، لمّا، لن)، ومنها ما هو مختص بالجملة الاسمية (ليس، لات)، ومنها ما هو مشترك بينهما (ما، لا، إنْ). ويجوز أن تحذف أداة النفي (لا) خاصة بعد القسم لاشتهارها في هذا الموضع وللازمة النفي بعض الأفعال في هذا الموضع، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ ٱلْهَٰلِكِينَ﴾ [يوسف ٨٥]؛ أي لا تفتأ، وقول امرئ القيس[١٠]:

فقلت يمينُ الله أبرحُ قاعدا ولو قطّعوا رأسي لديك وأوصالي

أي لا أبرح. وقول الشاعر[١١]:

تنفك تسمعُ ما حييت بهالكٍ حتى تكونَه

٢. النفي الضمني: وهو الذي يفيد معنى النفي ولا يشتمل على أداة من أدواته، ويتحقق بالأسماء والأفعال (قلما، أبى ...)، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَىٰ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء ٨٩]، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [التوبة ٣٢]، فالإباء بمعنى لم يقبل. ومن النفي الضمني بالأسماء ما أورده سيبويه: "وتقول: أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلك إلا زيدٌ؛ لأنه صار في معنى: ما فيها أحد إلا زيدٌ"[١٢]. وغالبا ما يكون النفي الضمني مع الإثبات بـ(إلا) صراحة كما سبق أو تضمينا كما في قوله تعالى: ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [البقرة ٦١]، وقوله تعالى: ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [آل عمران ٢١]؛ أي قتل الأنبياء لا يكون إلا بغير حقٍ. فالنفي معنوي ومقيد في الآيتين الكريمتين لكن المراد به النفي مطلقا[١٣]. وقد يكون بغير (إلا) أو ما يتضمن معناها نحو قولك توبيخا لشخصٍ ما: كنتُ أظنُّكَ ستقفُ مع الحقِّ؛ أيْ أنك لم تقف مع الحق بل وقفت مع الباطل. ومن النفي الضمني استعمال حرفي الشرط غير الجازم (لو، لولا) لأنهما يفيدان الامتناع، والامتناع أشبه بالنفي، فقولك: لو درس خالدٌ لنجح، معناه: لم يدرس ولم ينجح، وقولك: لولا العلم لساد الظلام، معناه لم يسد الظلام لوجود العلم. والنفي الضمني يفهم من السياق ونبرة الكلام وتنغيمه، ولهذا كانت وسائله غير محددة، ولهذا لم يعده إبراهيم أنيس من أساليب النفي الثابتة، يقول: "فإذا خلا الكلام من أداة، وعبر مع هذا عن النفي، عُدَّ مثل هذا النفي ضمنيا يطمئنُّ إليه المنطقي، ويعدّه من طرق النفي، ولكنَّ اللغوي يأبى اعتباره من أساليب النفي"[١٤].

٣. شبه النفي: وهو النهي نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران ١٠٢]، والاستفهام الذي يراد به النفي نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ [البقرة ٢١٠]، وجعل ابن

يعيش (إلا) الاستثنائية من شبه النفي، يقول: "فـ(إلا) تخرج الثاني مما دخل في الأول، فهي شبه حرف النفي، فقولنا: قام القوم إلا زيداً، بمنزلة: قام القومُ لا زيدٌ"[١٥].

وقسمه الدكتور شكري المبخوت من المحدثين إلى ثلاثة أقسام أيضا مستندا إلى أسس فلسفية، هي[١٦]:

١. النفي الوصفي: وهو النفي الذي يكون تمثيلا لحالة الأشياء في الكون دون أن يقدمه قائله على أنه يعارض قولا آخر.
٢. النفي الجدالي: وهو النفي الذي يعارض به المتكلم رأيا معاكسا لرأيه صاغه المخاطب صياغة إثباتية.
٣. النفي الميتالغوي: وهو قول منفي يهاجم متكلما له خاصيتان: إبطال المقتضيات، وإعلاء الصفات.

المطلب الثاني: ماهية النفي

النفي عند أهل المنطق عامل يحوّل القضية الصحيحة إلى قضيةٍ خطأ، والقضية الخطأ إلى قضية صحيحة[١٧]، وهو عند النحاة تكذيبٌ للإيجاب[١٨]، وقد جُعِلَ النفي والإيجاب من باب واحد لا فرق بينهما إلا أن أحدهما إثبات والآخر نفي[١٩].

والتحقيق يظهر أنهما يختلفان شكلا ومحتوى، فمن حيث الشكل يستلزم النفي وجود أداة نفي لفظا أو تقديرا، ولا يلزم ذلك في الخبر، ومن حيث المحتوى يقع الخبر ابتداء، والنفي يقع تباعا له، وبناء عليه، وتكرارا له مع نقضه، وإذا كان الخبر محتملا للصدق والكذب فإن النفي تكذيب له سواء أكان الخبر صدقا أم كذبا، واقعا أم متصورا، ومن ثَمَّ فماهية النفي في هذا تقوم على الحجاج والجدال من خلال إبطال نسبة المسند إلى المسند إليه أو غير ذلك مما سبق أن ذكرناه من أقسام؛ بقصد دحض رأي أو تصور أو كلام والإقناع بضده، والنفيُ بناءٌ على بناءٍ، وقولٌ على قولٍ، وحكمٌ على قولٍ سابقٍ، وهو ضروري لكشف البنى العميقة في أذهان المخاطبين، فالنطق بجملة منفية يكون إبطالا لها على الإثبات، فقولنا: ما قام محمد، إبطال لقيامه سواء صرّح به أم لا، يقول عز الدين الناجح: "والنفيُ فيما نرى تلفُّظٌ على تلفُّظٍ، فهو توجيه على توجيه؛ لذلك بمجرد إدماج عامل النفي تتحدد النتيجة بسرعة، ولا يجد المتقبّل حرجا أو كدَّ ذهنٍ في إدراك المفهوم، بل إنّ عامل النفي كمفهوم علاوة على وظيفته التوجيهية في الخطاب الحجاجي، فإن له قيمة مضافة وهي على حدّ عبارة ديكرو أنَّه ضروري لوصف البنية العميقة للملفوظ الذي يبدو غير منفي"[٢٠].

لقد جعل البلاغيون النفي من الخبر[٢١] وليس قسما قائما برأسه مع أنهما متناقضان تماما كما سنرى، ولكلٍّ منهما وظيفته وأهدافه وأغراضه وأساليبه التي تجعل من النفي قسيما للخبر لا جزءا منه، ويعزز هذا الفصل بينهما ما سنذكره من أدلة وما نجده من إشارات عند الزركشي حيث يقول: "النفي هو شطر الكلام كله؛ لأن الكلام إما إثباتٌ أو نفيٌ"[٢٢]. وأما أدلتنا على هذا الفصل بينهما فكثيرة أبرزها:

١. إنَّ الكلام الخبري يتضمن إحالة مباشرة إلى مضمون الإثبات، أما النفي فالإحالة المباشرة فيه عدمية؛ لأنه إحالته تكون على الكلام المثبت، سواء أكان هذا الكلام ذهنيا متصوّرا أم لسانيا أم كتابيا، يقول د. شكري

المبخوت: "ليست الإحالة في النفي مباشرة، بل هي منعدمة، وتكتفي بالإحالة على القول في حد ذاته، فالنفي عندنا لا مضمون قضويّ له غير مضمون الإثبات الذي التزم به المتكلم المثبت، فردّ النافي كلامه دحضا من جهة وترديدا له من جهة أخرى، فالنفي لا يقدم للمخاطب فائدة (مضمونا جديدا) حول الكون وأحوال الأشياء فيه، بل يشكك في العلاقة التي أقامها غيره بين الكلمات والعالم"[٢٣].

٢. إنَّ الكلام الخبري إثبات للنسبة بين المسند والمسند إليه، فقولنا مثلا: أحمد ناجحٌ، أو: نجح أحمد، أو ينجح أحمد، يتضمن نسبة النجاح إلى أحمد مع فوارق معنوية دقيقة بين أنواع الجمل، والنفي نقض لهذه النسبة، فقولنا: ما أحمدُ ناجحٌ/ناجحاً، ما نجح أحمد، لم ينجح أحمد، لا ينجح أحمد، ينقض هذه النسبة بين المسند والمسند إليه، إذاً الخبر إثبات والنفي نقض له، وشتان ما بين الإثبات والنقض، فكيف يكون نقض الخبر خبرا إذاً؟

٣. إنَّ النفي لا يكون إلا نقضاً وردّاً على كلام خبري واقع أو معتقَد أو متوهّم، فهو كلام مبني على كلام آخر، ولا يُتكلم به ابتداءً ما لم تكن هناك نسبةٌ بين المسند والمسند إليه، حقيقةً أو توهُّماً، إذ كيف تنقض أو تنفي ما لا وجود له؟ وقد يعترض على هذا بآيات كثيرة تنفي عن الله الغفلة والظلم وغيرهما نحو قوله تعالى ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُواْۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعۡمَلُونَ﴾ [الأنعام ١٣٢]، والجواب عن هذا الاعتراض بأن النفي هنا لا يستلزم إثبات الغفلة لله تعالى، حاشا لله، بل إن هذا تأكيد لمن يساورهم الشك بأنهم لن يُحاسبوا على أعمالهم؛ ولهذا جاء النفي مؤكدا بالباء الزائدة، ومن المعلوم أن التوكيد لا يؤتى به في مقام التسليم، بل عندما يكون المخاطب في حال من التردد أو الشك أو الإنكار، وتزداد أدوات التوكيد حسب تلك الأحوال. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَاۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾ [فصلت ٤٦]، فلا يستلزم النفي هنا نسبة الظلم إلى الله تعالى، بل ينفي اعتقاد بعض الناس بذلك، وطمأنتهم بعدل الله المطلق ودفع توهمهم بخلافه، ونفي الكثير الذي تفيده المبالغة (ظلّام) يستلزم نفي القليل، كيف لا وهو الذي حرّم الظلم على نفسه وجعله محرما بين عباده، يقول ابن عاشور: "والمرادُ بنفي الظلم عن الله تعالى لعبيده أنه لا يُعاقب من ليس منهم بمجرمٍ؛ لأن الله لمّا وضع للناس شرائعَ، وبيّن الحسنات والسيئات، ووعد وأوعد، فقد جعل ذلك قانونا، فصار العدول عنه إلى عقاب من ليس بمجرمٍ ظلما، إذا الظلم هو الاعتداء على حق الآخرين في القوانين المتلقاة من الشرائع الإلهية أو القوانين الوضعية المستخرجة من العقول الحكيمة. وأما صيغة (ظلّام) المقتضية المبالغةَ في الظلم فهي معتبرة قبل دخول النفي على الجملة التي وقعت هي فيها كأنه قيل: ليعذب الله المسيء لكان ظلّاما له وما هو بظلّام، وهذا معنى قول علماء المعاني: إنَّ النفي إذا توجّه إلى كلامٍ مقيَّدٍ قد يكون النفي نفياً للقيد، وقد يكون القيدُ قيداً في النفي، ومثّلوه بهذه الآية. وهذا استعمالٌ دقيق في الكلام البليغ في نفي الوصف المصوغ بصيغة المبالغة من إتمام عدل الله تعالى أن جعل كل درجات الظلم في رتبة الظلم الشديد"[٢٤].

٤. إنَّ النفي لكونه نقضا للخبر والإثبات لا يكون إلا حجاجا، ومن ثَمَّ يمكن القول: لعل الأصل في النفي أن يكون في سياق الحوار والحجاج بين طرفين، كأن يكون إنكارا أو إبطالاً لاتّهامٍ أو دفعاً لظنٍّ أو شكٍّ يخامر

المتلقي، أو نقضا لتصورات وقناعات ترسخت في ذهنه أو يتوهمها، ذلك أن الإيجاب إثبات لنسبة المسند إلى المسند إليه، والنفي إنكار لهذا الإثبات، فهو إما أن يكون نفيا لثبوت نسبة وقعت أو يُتوهم أنها قد تقع، وما دام كذلك فهو حجاجٌ. يقول عز الدين الناجح: "إن النفي عاملٌ حجاجيٌّ يحقِّق فيه الباثُّ وظيفةَ اللغة الحجاجية المتمثلة في إذعان المتقبّل وتسليمه عبر توجيهه بالملفوظ إلى النتيجة"[٢٥]. بل إنَّ النفي يعدُّ أدقَّ العوامل في تحديد منزلة الملفوظ من السلم الحجاجي[٢٦].

٥. إنَّ العلماء يكاد يجمعون على أن كل صيغة من صيغ النفي تكون جوابا لصيغة من صيغ الخبر المثبت ونقضا لها، يقول ابن يعيش مثلا: "إنَّ النفي إنما يكون حسب الإيجاب؛ لأنه إكذاب له، فينبغي أن يكون على وفق لفظه"[٢٧]. وهذا الإكذاب أو التكذيب لا بد أن يكون لمفهومٍ خطإٍ بقصدِ تصحيحه، أو لمفهومٍ صحيحٍ بقصد تخطئته، وهو في كلا الحالين ردٌّ ونقضٌ، يقول د. شكري المبخوت: "يرتبط النفي بشرط تكذيب الاعتقاد رغبة في تغيير اعتقاد المخاطَب واستمالته لتبني أمرٍ معين، وما استعمال النفي إلا بوصفه صورة واضحة لأغراض، واستعماله لمقاصد معينة كالتكذيب أو السعي إلى الحمل على تغيير الاعتقادات، والتشكيك فيها أو الإقناع بضدها"[٢٨].

وما دام النفي كذلك فينبغي ألا يكون والإثبات من نوع واحد، كما أن الاستفهام يختلف عن جوابه، فهو إنشاء، وجوابه خبر، وكذلك الشرط، فهو خبر حكما، ويمكن أن يكون جوابه إنشاء، فكذلك جواب النفي عن الإثبات ينبغي أن يكون مختلفا عن الإثبات، وأن يكون قسما قائما برأسه، إذ كيف يكون الكلام ونقضه من نوع واحد؟

٦. إنَّ النفي مرتبط بالمقام إلى جانب نقض الإثبات، يقول عز الدين الناجح: "ورغم صرامة عامل النفي في تحديد درجة الملفوظ من السلم الحجاجي فإنه يبقى ثمة جانبٌ من المفهوم يتدخل فيه المقام"[٢٩]. وقد بيَّن سيبويه وكثير من النحاة من قبلُ كيف يكون النفي إبطالا وتكذيبا للإيجاب، وكيف يكون لكل صورة من صور النفي مقامٌ تستعمل فيه، فكل واحدة تأتي ردا على أسلوب إثباتٍ محدَّدٍ. يقول سيبويه: "إذا قال: فعل، فإنَّ نفيه: لم يفعل. وإذا قال: قد فعل، فإن نفيه: لمَّا يفعل. وإذا قال: لقد فعل، فإنَّ نفيه: ما فعل؛ لأنه كأنَّه قال: واللَّه لقد فعل، فقال: والله ما فعل. وإذا قال: هو يفعل؛ أي هو في حال فعل، فإنَّ نفيه: ما يفعل. وإذا قال: هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعاً، فنفيه: لا يفعل. وإذا قال: ليفعلنَّ، فنفيه: لا يفعل، كأنه قال: واللَّه ليفعلنَّ، فقلت: واللَّه لا يفعل. وإذا قال: سوف يفعل، فإنَّ نفيه: لن يفعل"[٣٠]. وهذا جدول يوضح كلام سيبويه أكثر:

م	الكلام الخبري	جوابه بالنفي	توضيح
١	فعلَ	لم يفعل	نفي الماضي
٢	قد فعل	لمّا يفعل	نفي الماضي والحاضر
٣	لقد فعل	ما فعل	كأنه قال والله لقد فعل، فقال: والله ما فعل
٤	هو يفعل	ما يفعل	أي هو في حال فعل؛ أي نفي الحال
٥	هو يفعل	لا يفعل	والفعل ليس واقعا؛ أي نفي الحال والاستقبال
٦	ليفعلنَّ	لا يفعل	كأنه قال: واللَّه ليفعلنَّ، فقلت: واللَّه لا يفعل

٧	سوف يفعل	لن يفعل	نفي المستقبل

وبناء على كلام سيبويه، فإن صور استعمال أدوات النفي يحددها المقامُ وحالُ المتلقي، وتكون الغايةُ منها إقناع المتلقي بعدم ثبوت نسبة الإسناد والتأثير فيه وتغيير قناعاته ووجهة نظره وإيصاله إلى درجة التسليم بما يُقدَّم له من حجج وأدلة وبراهين، يقول د. مهدي المخزومي: "النفي أسلوب لغوي تحدده مناسبات القول، وهو نقض وإنكار، يُستخدم لدفع ما يتردد في ذهن المخاطب، فينبغي إرسال النفي مطابقا لما يلاحظه المتكلم من أحاسيس ساورت ذهن المخاطب خطأً ممَّا اقتضاه أن يسعى لإزالة ذلك بأسلوب النفي، وبإحدى طرائقه المتنوعة الاستعمال"[٣١].

وكذلك نفي الجملة الاسمية، فكل صورة من صور النفي لها تأتي ردّا ونقضا لصورة من صور الخبر، يقول ابن يعيش: "وتقول أيضاً: ما زيدٌ منطلقٌ فيكون جوابا ونفيا لقولهم: زيدٌ منطلقٌ إذا أريد به الحال، وإن شئت أعملت عى لغة أهل الحجاز فقلت: ما زيدٌ منطلقا"[٣٢]. ويقول أيضاً: "وذلك أن القائل يقول: إن زيداً قائمٌ. فيقول النافي لذلك الخبر: ما زيدٌ قائماً، فيُدخل (ما) بإزاء (إنَّ)، فإذا قال: إنَّ زيدا لقائمٌ، قال النافي: ما زيدٌ بقائمٍ، فيأتي بالباء لتأكيد النفي كما أتى باللام لتأكيد الإيجاب، فصار الحرفان بإزاء الحرفين"[٣٣]. ويمكن توضيح ذلك في الجدول الآتي:

م	الكلام الخبري	نقضه بالنفي
١	زيدٌ قائمٌ	ما زيدٌ قائم/ قائماً
٢	زيدٌ في الدار	ما زيدٌ في الدار
٣	زيدٌ يمشي	ما زيد يمشي
٤	كلُّ ما تريد يصلك	ما كلُّ ما تريدُ يصلُك
٥	إنَّ زيدا قائم/ لزيدٌ قائمٌ	ما زيدٌ قائم/ قائماً
٦	إن زيدا لقائمٌ	ما زيدٌ بقائمٍ
٧	والله إنَّ زيدا قائمٌ	والله ما زيدٌ قائمٌ/قائما
٨	والله إنَّ زيدا لقائمٌ	والله ما زيدٌ بقائم

ومن الجدولين السابقين يتضح لنا أن النفي يكون نقضا وردّا على إثبات الخبر وإبطالا له، لكن لا بد من الإشارة إلى أن النفي لا يقتصر على كونه إبطالا للخبر فحسب، يقول د. شكري المبخوت: "ليس النفي مجرد علاقة تقابل أو تضاد أو سير في اتجاهين متعاكسين بالضرورة، ولا هو يتطلب بالضرورة صورتي التناقض أو العكس اللتين رآهما المناطقة منذ أرسطو، فاللعبة في منطق المخاطبات أوسع مدى وأشدُّ تنوعا في أغراضها وأهدافها"[٣٤].

٧. إنَّ جمهور البلاغيين حدّوا الخبر باحتماله للصدق أو الكذب، ثم اختلفوا في محل الصدق والكذب، فقال أكثرهم: الخبر صدقه مطابقةُ حكمه للواقع، هذا هو المشهور، وعليه التعويل، أو لاعتقاد المتكلم عند آخرين، أو لاعتقاد المخاطب عند المعتزلة[٣٥]. والكذب إن كان غير مطابق للواقع أو لاعتقاد المتكلم أو المخاطب، كالخلاف في الصدق تماما.

وللتوضيح أكثر فللخبر ثلاث نسب: نسبة ذهنية، تترجمها نسبة كلامية، وللنسبة الكلامية نسبة خارجية، متى طابقتها كانت صدقا، ومتى خالفتها كانت كذبا. فقولنا مثلا: الشجرة مثمرة، لها تصوُّرٌ في الذهن، ثم عبِّر عنه بهذه الجملة عن وجود شجرة مثمرة في الواقع.

وهذا إشكال كبير، فالنسبة الكلامية لا يمكن أن تكون هي النسبة الذهنية بعينها، ذلك أن النسبة الذهنية موجود بالقوة، والنسبة الكلامية موجودة بالفعل، وثمة مسافة بينهما ولا يمكن أن تتطابقا تمام المطابقة، ذلك أن التعبير قد يقصر وقد يزيد ما دامت النسبة الكلامية ترجمة للنسبة الذهنية، وأما النسبة الخارجية فهي موجودة بالواقع، وثمة مسافة أكبر بينها وبين النسبة الكلامية وبين النسبة الذهنية، وتتفاوت من شخص إلى آخر، حسب قدرة كل منهم على التعبير والوصف، ثم ينتج عن هذا إشكال آخر يتمثل في الأصل بين النسب: أي النسب هي الأصل؟

وحسب مفهوم البلاغيين هذا للصدق والكذب فإن النسبة الخارجية هي الأصل، وهي الدافع إلى حدوث النسبة الذهنية ثم ترجمتها بالنسبة الكلامية للتعبير عن النسبة الأصل، فكان هذا دورا (خ—ذ—ك—خ)، كما هو موضح في الشكل الآتي، وسنرمز لكل نسبة بحرفها الأول، فالنسبة الخارجية=خ، والنسبة الذهنية=ذ، والنسبة الكلامية=ك.

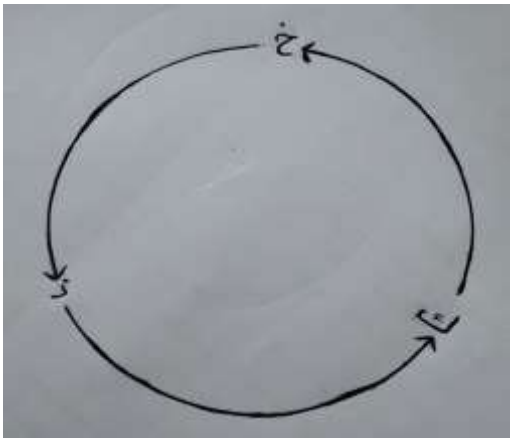

وهو يتفق إلى حدّ كبير مع علم النفس في وجود مثير يؤدي إلى استجابة استجرارية، وعلى هذا تنبثق إشكالية أخرى تتمثل في أن الخبر يحدث بناء على الواقع فحسب، أما ما لا وجود له في الواقع فلا يمكن الإخبار عنه، وهذا باعتقادي إشكالية كبيرة تؤدي إلى إلغاء نسبة كبيرة من الكلام الخبري؛ أعني أنها ستلغي الكلام عما لا نسبة له في الواقع حقيقة أو تصورا، وتوصد باب الخيال والإبداع الفني وتبث الشك في الغيبيات، ثم إنَّ وجود مثير استجراري في بعض الأمور التي تتطلب التعبير عنها والاستجابة معها لا يمكن تعميمه على الأمور كلها.

والنفي يختلف عن الخبر في هذا، إذ ليس له نسبة خارجية، بل هي نسبة عدمية؛ لأن الإحالة المباشرة فيه عدمية، وإنما هو نقض للنسبة برمتها.

٨. إنَّ حصر الكلام الخبري باحتمالية الصدق والكذب يوقع في إشكال آخر لا يقل خطورة عن الإشكال السابق، ويتمثل في أن الكلام الفني من شعر وغناء وفن لا يراد من المخاطب تصديقه أو تكذيبه بل الاستمتاع به، ولا يراد من المتكلم أن يكون صادقا أو كاذبا بمقدار ما يراد أن يكون مبدعا في التصوير، ولا يراد بالكلام نقل خبر أو معلومة حتى يكون صدقا أو كذبا من خلال مطابقته للواقع أو عدم مطابقته، فالكلام الفني ليس تسجيلا للواقع أو نقلا له بحرفيته ودقته، بل هو كلام إنشائي فني يقصدُ به الجمال والمتعة والتأثير.

٩. إنَّ الكلام الخبري وفق هذا الحد إما أن يكون كله صدقا وإما أن يكون كله كذبا، ويُغفل إذا كان الكلام خليطا بين الصدق والكذب، فكم من كلام يكون جزء منه صدقا، وجزء آخر كذبا! فكيف يوصف مثل هذا الكلام؟ هل يوصف بالصدق والكذب معا؟

١٠. إنَّ هذا الحدّ يحصر أن يكون إلقاء الكلام الخبري على فرد واحد ليس غير حتى يحكم عليه بالصدق أو الكذب، ويُغفل إذا كان المخاطب جمعا من الناس المختلفين، فمنهم المصدّق للخبر ومنهم المكذّب له، فكيف يوصف هنا بالصدق والكذب في الوقت نفسه؟! وهل يمكن أن يكون الكلام صدقا وكذبا في الوقت نفسه؟! وإذا كان جامعا لهاتين الصفتين فبأي اعتبارٍ؟ هل الكلام الخبري نفسه أو المتكلم أو المخاطب؟

١١. إنَّ هذا الحدّ يخرج عبارات التواصل من الخبر وإن كانت خبرية، فليس القصد منها الصدق أو الكذب، بل إلقاء التحية والتواصل لا مطابقة الواقع ولا اعتقاد المتكلم أو المخاطب، فقولنا للشخص مثلا: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وردُّه السلام: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، أو صباح الخير ومساء النور وما إلى ذلك من عبارات التحية لا يقصد منها الصدق أو الكذب، والنية والقصد لهما أثر مهم جدا في تحديد نوع الكلام، فقولنا مثلا: رحم الله زيدا، كلام خبري، لكنه تحول بالقصد والنية إلى كلام إنشائي يفيد الدعاء، وأمثال هذا كثيرة جدا في كلام العرب وفي القرآن الكريم والحديث اليومي.

١٢. إنَّ هذا الحدّ ليس دقيقا، فليس كل كلام خبري يحتمل الصدق والكذب، فالقرآن الكريم صدق مطلقا، وليس هناك أي احتمالية للكذب، فكيف يمكن إدراجه ضمن حدّ الخبر الذي حدَّه البلاغيون؟! فمثلا قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف ٢] وقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ [الدخان ٣] لا يمكن القول: إنه يحتمل الصدق أو الكذب، وكذلك أية آية من كتاب الله تعالى لا يمكن وصفها بذلك، بل هي الصدق المطلق، والحدُّ إذا لم يكن شاملا لغالبية الكلام لا يعدُّ حدّاً.

فإن قال قائل: حدُّ الكلام الخبري باحتمالية الصدق والكذب لا يشمل القرآن الكريم، قلت: إذا كان هذا الحد كذلك فأجدرْ به ألا يكون حداً؟ كيف يكون حدّا للكلام العربي وهو يستثني أبلغ كلام في العربية ويعد مصدرها الأول والقطب الذي تدور حوله ونشأت من أجله علوم العربية ومنها البلاغة؟!

١٣. إنَّ ربط الصدق والكذب في هذا الحدّ باعتقاد المتكلم أو المخاطب أمر يعسر، بل يُحال قياسُه والحكم عليه، فليس الاعتقاد مما يظهر حتى نحكم عليه، بل هو مما يبطنه الإنسان، ولا سبيل للاطلاع عليه إلا من خلال الإيماءات المرافقة للحديث أو التصريح أو التلميح، فكيف يمكن الحكم عليه بالصدق والكذب إذا خلا من ذلك كله؟ وكيف يحكم على الإشارات ولغة الجسم مع أنها ليست كلاما، بل لغة قد تكون أكثر بلاغة وتعبيرا وتأثيرا من الكلام الخبري نفسه؟

١٤. إنَّ ربط الصدق والكذب بالمخاطب غير دقيق أيضاً؛ لأن المخاطب لا علاقة له بالصدق أو الكذب، وإنما هو مصدّقٌ للخبر أو مكذّب له، وكذلك المتكلم إما أن يكون صادقا أو كاذبا، أما الكلام فهو محتمل للصدق والكذب، وقد يكون الأمر نسبيا، فقد يكون المتكلم كاذبا، والمخاطب مصدّقا، وخلافه صحيح، فقد يكون المتكلم صادقا والمخاطب مكذّبا، وقد يكون الخبر كذبا ويتحدث به المتكلم وهو صادق، ويصدّقه المتلقي، وخلافه أيضا صحيح ومن ذلك قول المنافقين في الآية الكريمة ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون ١]، إذاً ليس هناك ضابط يمكن أن يضبط هذه المسألة ضبطا تاما أو ناقصا؛ لارتباط الكلام بالنية التي يمكن الاطلاع عليها والتيقن منها.

١٥. ذكر البلاغيون أن الأصل في الخبر أن يكون مساقا لغرضين متعلقين بحال المخاطب[٣٦]:

الأول: إذا كان المخاطب جاهلا بما يُلقى عليه فالخبر يفيده بالحكم الذي تضمنته الجملة، ويسمونه فائدة الخبر.

الثاني: إذا كان المخاطب عالما بما يُلقى عليه أفاده أن المتكلم عالمٌ بالحكم، ويسمونه لازم الفائدة.

وهذا التقسيم جعل من المخاطب أحد اثنين لا ثالث لهما إما جاهل بما يلقى عليه أو عالم به. ولا شك في أن هذا يجعل من كلام البشر موجها فقط لنقل المعلومات دون غيره كالتواصل أو التعبير الفني أو الكلام الذي لا يراد به نقل حقائق أو أخبار، فقولك لشخص مثلا: السلام عليكم، أو صباح الخير، أو مساء الخير أو غيرها من عبارات التحية والسلام، أين الإخبار فيها؟ وهل المخاطب جاهل أو عالم؟ وهل القصد من الشعر والكلام الفني كله إفادة المخاطب بالخبر أو بأن المتكلم عالم بالخبر؟

١٦. إنَّ تفسير الصدق بأنه مطابق للواقع، والكذب عدم مطابقته للواقع يثير إشكالية أخرى أكبر من حدّ الصدق والكذب نفسه، ويحصر الصدق بالواقعية، والكذب بغير الواقعي، فإذا ألقيت التحية على شخص مذعور مثلا: السلام عليكم، فهل أنا صادق أم كاذب في هذا؟ وهل يمتنع إلقاء السلام عليه حتى يأمن ويطمئن مثلا ليكون المتكلم صادقا والخبر صدقا؟ فضلا عن عبارات كثيرة جدا ولا سيما في الأمور العقدية التي يدخل القول بالصدق ومطابقة الواقع في التجسيم والتشخيص وغيرهما مما لا يليق بالله تعالى. كذلك يجعل هذا الشرط -أعني مطابقة الكلام للواقع ليكون صادقا- الصدق في الكلام مقصورا على الكلام الواقعي الحسي، ويجعل الكلام في الغيبيات كله من الكذب، وهذا مناقضٌ لليقينيات الغيبية كالإيمان بالله تعالى وملائكته، بل يجعل الكلام على الجنة والنار ضربا من الكذب، وهذا بعيد كل البعد عن الحقيقة. ومن ذلك مثلا قوله تعالى:

﴿وَحَمَلْنَاهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسُرٍ * تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ﴾ [القمر ١٤]، لا يكون صدقا حسب مفهوم البلاغيين للصدق والكذب، مع أنه الصدق المطلق، وأبسط الناس يدرك أنها لا تجري بأعينه على الحقيقة، بل المراد العناية والاهتمام والحفظ والنجاة، كما تقول لشخص ما: أنت على عيني ورأسي، فليس هو على عينه ورأسه حقيقة، بل المراد هو التقدير والاهتمام.

١٧. إنَّ النية والقصدية لهما أبلغ الأثر في تحديد نوع الكلام إذا كان خبرا أو إنشاء، فكل منهما يحوّل الكلام الخبري إلى إنشائي، والكلام الإنشائي إلى خبري، والشواهد على ذلك كثيرة جدا، فمن ذلك مثلا ألفاظ الدعاء الخبري نحو: رحمه الله، عافاه الله، شافاه الله، فهي في الأصل خبر حوّلته النية إلى إنشاء، وكذلك مثل قوله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البقرة ١٨٣]؛ أي صوموا، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَٱصْبِرُوٓاْ أَوْ لَا تَصْبِرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْۖ﴾ [الطور ١٦]، فليس القصد منه الأمر بالصبر أو النهي عنه، بل الإخبار المساواة في الصبر وعدمه في هذا المقام، وقد فصلت كتب البلاغة نفسها ذلك.

١٨. إنَّ الصدق والكذب ونوع الكلام وشكله وتركيبه مرتبط بالمقام الذي يقال فيه وبحال المخاطب إن كان جاهلا أو مترددا أو منكرا، كما يقول البلاغيون أنفسهم، نحو: زيدٌ ناجحٌ، إن زيدا ناجحٌ، إن زيدا لناجحٌ، والله إن زيدا لناجحٌ، فليس القصد من هذه المؤكدات هو إخبار المخاطب، بل إقناعه ورده عن تردده أو إنكاره، وكذلك في التقديم والتأخير، فقولك مثلا: التدخين ممنوع، يقال في مقام مختلف عن المقام الذي تقول فيه: ممنوع التدخين، وذلك حسب الأولوية والأهمية المناسبة للمقام.

١٩. إنَّ البلاغيين أنفسهم يسردون معاني للخبر والإنشاء تخرج عن الأصل إلى معانٍ أخرى هي في حقيقتها مرتبطة بالمقام وبقصد المتكلم أو حال المخاطب، ومن ذلك مثلا حديثهم عن المعاني التي يخرج إليها الخبر كالاستعطاف والاسترحام وإظهار الضعف والتحسر والفخر والمدح والتوبيخ والتحذير وإنزال المخاطب العالم منزلة الجاهل أو إنزال الجاهل منزلة العالم، وغير ذلك من معانٍ ترتبط بالمقام، ولو نزع الكلام الخبري من مقامه لاختلفت دلالته اختلافا كليا، فأين الإخبار في ذلك؟ وأين الصدق والكذب؟ وكيف يحكم على المخاطب بأنه جاهل أو إعلامه بأن المتكلم عالم؟

٢٠. إنَّ الخبر -كما أسلفت- يخرج إلى معان مجازية، وكذلك الإنشاء، فكيف يُصنّف؟ هل يعد الخبر الذي خرج إلى معنى الأمر أو الدعاء إنشاء؟ وإذا كان كذلك فكيف يحتمل الصدق والكذب؟ كذلك الإنشاء كالاستفهام والأمر والنداء عندما تخرج إلى معاني الخبر كالاسترحام والاستنكار والتودد والتحبب وغيرها، هل يعدُّ خبرا أم يبقى إنشاء؟ وإذا عُدَّ خبرا فهل يحتمل الصدق والكذب أيضا؟ وكيف يحتملهما وهو في صورة الإنشاء؟ هل يجمع المتناقضين بأنه يحتمل الصدق والكذب لكونه خرج إلى معنى الخبر، وبأنه لا يحتمل الصدق والكذب لكونه بلفظ الإنشاء وأصله إنشاء؟

٢١. إنَّ من الإنشاء ما يحتمل الصدق والكذب أيضا، فالمستفهم عن أمر ما قد يكون صادقا، وقد يكون كاذبا في سؤاله عندما يكون عالما بما يسأل عنه لا جاهلا به.

هذه المآخذ تدفع إلى الإضراب عن قسمة البلاغيين للكلام إلى خبر وإنشاء، وعن حدِّ الخبر بما يحتمل الصدق والكذب، واقتراح تقسيم ثلاثي للكلام (خبر، نفي، إنشاء) وعدم ربط أي منها بالصدق والكذب، بل برباعية: المقام وقصد المتكلم وحاله وحال المخاطب، كما في الآتي:

الأول: الإنشاء بنوعيه الطلبي وغير الطلبي مع إسقاط ربطه بعدم احتماله للصدق والكذب.

الثاني: الخبر؛ وهو نسبة حدث إلى مسند إليه، ولا يُحدُّ بصدق أو كذب، ولا تُقيّد أغراضه بفائدة الخبر ولازم الفائدة.

والثالث: النفي؛ وهو نقض نسبة بين المسند والمسند إليه، ولا يُحدُّ بصدق أو كذب أيضا.

المطلب الثالث: الأصول العامة للنفي

تأصيلا للقسمة نذكر هنا جملة من الأصول العامة للنفي:

١. إنَّ النفي نقض لنسبة بين المسند والمسند إليه أو متعلقاتها؛ ولهذا لا تنفى الكلمة المفردة، يقول الجرجاني: "الإثبات يقتضي مثبتا ومثبتا له، والنفي يقتضي منفيا ومنفيا عنه، فلو حاولت أن تتصور إثبات معنى أو نفيه من غير أن يكون هناك مثبتٌ له ومنفيٌّ عنه، حاولت ما لا يصحُّ في عقلٍ، ولا يقع في وهمٍ"[٣٧]. أما نحو: لا بدّ، لا شكّ، لا ريب، لا محالة، لا جرمَ، لا بأس، لا ضيرَ... فهذه جمل حذف منها الخبر وليس نفيا للاسم المفرد.

٢. لعلَّ الأصل في أدوات النفي هو (لا) لكونها تنفي الجملة الاسمية نحو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة ٢]، وقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوۡلٞ وَلَا هُمۡ عَنۡهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات ٤٧]، وتنفي الماضي والمضارع نحو ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمۡۚ﴾ [النساء ١٥٧]، وقوله تعالى: ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَلَا ٱلۡمُشۡرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ خَيۡرٖ مِّن رَّبِّكُمۡۚ﴾ [البقرة ١٠٥]، وتأتي توكيدا لنفي الجملة نحو: ليس زيدٌ في القاعة ولا أحمدُ، وتأكيدا لنفي الأزمنة الثلاثة بمختلف الأدوات، فيقال: لم يفعل ذلك زيد ولا عمرو، وما يفعل ذلك زيد ولا عمرو، ولن يفعل ذلك زيدٌ ولا عمرو. ثم بعد ذلك استعملت أدوات النفي الأخرى مع التطور اللغوي. وبعض أدوات النفي بسيطة وبعضها مركبة، يقول الخليل: "وأما (لن) فهي مركبة من (لا أن)؛ وصلت لكثرتها في الكلام، ألا ترى أنها تشبه في المعنى (لا)، ولكنها أوكد، تقول: لن يكرمك زيدٌ، معناه: كأنه يطمع في إكرامه فنفيت عنه، ووكَّدت النفي بـ(لن)، فكانت أوكد من (لا)"[٣٨]. وكذلك (ليس) ذهب الخليل إلى أنها مركبة أيضا، يقول: "(ليس) كلمة جحود معناه: لا أيس، فطُرحت الهمزة وألزقت اللام بالياء، ودليله قول العرب: ائتني به من حيثُ أيس وليس، ومعناه من حيث هو ولا هو"[٣٩].

ونقل الزركشي عن الخُوَيِّ أن الأصل في أدوات النفي هو (لا) و(ما)، وأن الأصل اللغوي لكل منهما حرف واحد فقط، فـ(لا) أصلها لام فقط، و(ما) أصلها ميم مفتوحة فقط، والألف إشباع للفتحة في كليهما أو زيادة، وأن (لم) ركّبت من (لا، ما) بأخذ الحرف الأول من كل واحدة منهما. والنفي إما في الماضي وإما في المستقبل، وفي

كليهما إما أن يكون نفيا واحدا مستمرا أو نفيا فيه أحكام متعددة، فصار النفي بناء على هذا أربعة أقسام، واختاروا له أربع أدوات هي: ما، لم، لن، لا، وأما (لمّا) و(إن) فليسا أصيلين في النفي[٤٠]. وذهب إلى أن (لمّا) مركبة من حرفي النفي (لم، ما)، يقول: "أمّا (لمَّا) فتركيب بعد تركيب كأنه قال: لم وما، لتوكيد معنى النفي في الماضي، وتفيد الاستقبال أيضا؛ ولهذا تفيد (لمَّا) الاستمرار كما قال الزمخشري: إذا قلت: ندِمَ زيدٌ ولم ينفعه الندم؛ أي حال الندم لم ينفعه، وإذا قلت: ندمَ زيدٌ ولمّا ينفعه الندم؛ أي حال الندم واستمرّ عدم نفعه"[٤١].

وذهب إبراهيم أنيس مذهبا قريبا مما ذكر الزركشي، يتمثل في أن الأصل في أدوات النفي من ناحية تاريخية هو (ما، لا، إن) وأن أصل كلٍّ منها حرفٌ واحد فقط (الميم، واللام، والنون)؛ ولهذا تعد أدوات بسيطة للنفي، وقد سلكت اللغة لتوكيد النفي طريقين: الأول تكرار أداة النفي، والثاني تركيب أداة نفي من أداتين بسيطتين، فـ(لن) مركبة من (لا، إن)، ولم) مركبة من (لا، ما)، و(إلا) مركبة من (إن لا)، و(ما إن) مركبة من (ما) و(إن) ...[٤٢]، كما ذهب إلى أن النفي بهذه الأدوات المركبة أقوى وآكد من الأدوات البسيطة التي رُكّبت منها، يقول: "ولا شك أن النفي بأداة مركبة آكد وأقوى من النفي بأداة بسيطة، وتشترك جميع الأدوات المركبة في صفة واحدة، وهي أنها جميعا تفيد تأكيد النفي، وأن النفي معها آكد من النفي بأداة واحدة"[٤٣].

وأعتقد أن فيما قاله إبراهيم أنيس وذهب إليه نظراً؛ ذلك أنَّ حكما عاما بأن المركب أقوى وآكد من البسيط في أدوات النفي لا يمكن أن يطرد مع كل الأدوات، وإنما لكل أداة استعمالها الخاص ودلالتها العامة في النفي ودلالتها الخاصة التي تميزها من سواها من أداوات النفي الأخرى وإن اشتركت مع بعضهن في العمل، فمثلا النفي بـ(لن) المركبة آكد وأقوى من النفي بـ (لا) البسيطة كما قال الخليل[٤٤]، والنفي بـ(ما) البسيطة أقوى من النفي بـ (ليس) المركبة؛ ولهذا نُفي بـ (ما) الصفات التي لا تليق بالله تعالى كالغفلة والظلم ولا بنبيه الكريم ولا بقرآنه العظيم، ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ [البقرة ٧٤]، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ﴾ [فصلت ٤٦]، ﴿فَذَكِّرۡ فَمَآ أَنتَ بِنِعۡمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٖ وَلَا مَجۡنُونٍ﴾ [الطور ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوۡلِ شَاعِرٖ﴾ [الحاقة ٤١]. بينما كان النفي بـ (ليس) لما هو أقل من ذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ [البقرة ١٧٧]، أو مسبوقا بهمزة الاستفهام لإثبات صفة لله تعالى مسلَّم بها نحو قوله تعالى: ﴿أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِأَحۡكَمِ ٱلۡحَٰكِمِينَ﴾ [التين ٨]. وقد عقد الدكتور فاضل السامرائي مقارنة لطيفة بين (ما) و(ليس) خلص فيها إلى أن (ما) أقوى في النفي من (ليس)[٤٥].

٣. إنَّ النفي في الجملة الاسمية يتوجه إلى الخبر، وفي الجملة الفعلية يتوجه إلى الفعل، يقول عبد القاهر الجرجاني: "فإذا قلت: ما في الدار كريمٌ، كنت نفيت الكينونة في الدار عن كل من يكون الكرمُ صفةً له"[٤٦].

٤. إنَّ نفي النكرة المفردة يستلزم نفي الجنس كله، وخير دليل على ذلك (لا) النافية للجنس نحو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة ٢]، ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ لَيۡسَ بِي ضَلَٰلَةٞ

وَلَٰكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف ٦١]، فإفراد (ضلالة) يفيد نفي جنس الضلال عنه لكونه نكرة واقعة في سياق النفي، وهي تفيد الشمول والعموم.

٥. إنَّ النفي للاسم أو الفعل قد يراد به أصل ذلك الاسم أو الفعل لا الاسم أو الفعل نفسه، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞ﴾ [البقرة ٢٥٥]، فالمراد نفي أصل السِّنة ونفي أصل النوم عنه تعالى[٤٧]، وليس نفي السِّنة والنوم عنه سبحانه وتعالى، ومثله قوله تعالى: ﴿لَا يَسۡـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلۡحَافٗا﴾ [البقرة ٢٧٣]، فالمراد نفي أصل السؤال أصلا وليس نفي السؤال بإلحاف فحسب.

٦. إنَّ نفي الخاص قد يراد به العام، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشۡرِكَ بِي مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٞ فَلَا تُطِعۡهُمَا﴾ [لقمان ١٥]؛ أي ما ليس لك به علم وما لك به علم، واكتفى بنفي ما له به علم؛ لأنه إذا امتنع أن يشرك بالله بما يعلمه المرء فالأولى الامتناع عن الشرك بما لا يعلمه المرء، ومثله قوله تعالى: ﴿سَنُلۡقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعۡبَ بِمَآ أَشۡرَكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ سُلۡطَٰنٗاۖ وَمَأۡوَىٰهُمُ ٱلنَّارُۖ وَبِئۡسَ مَثۡوَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [آل عمران ١٥١]؛ أي لا يجوز الشرك بالله بما لم ينزل به سلطانا وبما نزل به من سلطان، وليس نفي جواز الشرك عما لم ينزل به الله سلطانا. ومثل ذلك قولهم: فلان لا يرجى خيرُه، فليس المراد أن فيه خيرا لا يرجى، بل المراد نفي كل خير عنه؛ لا خير فيه مطلقاً. ولعل من هذا الباب قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعۡدَ إِيمَٰنِهِمۡ ثُمَّ ٱزۡدَادُواْ كُفۡرٗا لَّن تُقۡبَلَ تَوۡبَتُهُمۡ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلضَّآلُّونَ﴾ [آل عمران ٩٠]، فليس المراد نفي قبول التوبة وحدها، بل نفي قبول أعمالهم كلها.

٧. إنَّ نفي العام يستلزم نفي الخاص حكما، يقول الزركشي: "اعلم أن نفي العام يدل على نفي الخاص، وثبوته لا يدل على ثبوت العام، ولا يدلُّ نفيه على نفيه، ولا شك في أن زيادة المفهوم من اللفظ توجب الالتذاذ به، فلذلك كان نفي العام أحسن من نفي الخاص، وإثباتُ العام أحسن من إثبات الخاص"[٤٨]. لكن أعتقد أن هذا ليس على إطلاقه، بل قد يكون نفي الخاص أحسن من نفي العام، وخلافه صحيح، وإنما ذلك مرتبط بالمقام وحال المتكلم وحال المتلقي.

٨. إنَّ نفي الخاص لا يستلزم نفي العام، يقول الزركشي: "إنَّ نفي الأعم أخصُّ من نفي الأخصّ، ونفي الأخصّ أعمُّ من نفي الأعمّ، فلا يستلزمه؛ لأن الأعم لا يستلزم الأخص، فإذا قلت: هذا ليس بإنسانٍ، لم يلزم سلبُ الحيوانية عنه، وإذا قلت: هذا ليس بحيوان، لم يكن إنساناً"[٤٩].

٩. في نفي الكليّ نفيٌ لجميع جزئياته[٥٠]، ونفي الجزئي لا يستلزم نفي الكلي، ومنه في القرآن الكريم (لكيلا) الموصولة قوله تعالى: ﴿لِّكَيۡلَا يَكُونَ عَلَيۡكَ حَرَجٞ﴾ [الأحزاب ٥٠]، وقوله تعالى: ﴿لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمۡ وَلَا تَفۡرَحُواْ بِمَآ ءَاتَىٰكُمۡۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخۡتَالٖ فَخُورٍ﴾ [الحديد ٢٣]، يقول الزركشي: "وإنما يوصل حيث يكون حرف النفي دخل على معنى كليّ فيوصل؛ لأنّ نفي الكلي نفيٌ لجميع جزئياته، فعلةُ نفيه هي علةُ نفي أجزائه، وليس للكلي المنفي أفرادٌ في الوجود، وإنما ذلك فيه بالتوهُّم، ويفصلُ حيث يكون حرف النفي دخل على جزئي، فإن نفي الجزئي لا يلزم منه نفيُ الكلي، فلا تكون علته علة نفي الجمع"[٥١].

١٠. نفي المطلق يستوجب نفي المقيد، ونفي المقيد لا يستوجب نفي المطلق[٥٢]، فلو قلت: ما في الدار رجلٌ، لنفيت بذلك وجود أي رجل، لكن لو قلت: ما في الدار رجلٌ حكيمٌ، لنفيت وجود رجل حكيم وليس وجود الرجال عامة.

١١. نفي اللازم يوجب نفي الملزوم، ونفي الملزوم لا يوجب نفي اللازم، مع أن وجود الملزوم يوجب وجود اللازم، ووجود اللازم لا يستوجب وجود الملزوم[٥٣]، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف ٩٦]. قال الزركشي: "جعل انتفاء الملزوم سببا لانتفاء اللازم؛ لأن (كذَّبوا) ملزوم عدم الإيمان والتقوى، فأخذهم بذلك ملزومُ عدم فتح بركات السماء والأرض عليهم"[٥٤].

١٢. انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط، وقد يكون المشروط مساويا للشرط، فيلزم من وجوده وجود المشروط، ومن عدمه عدمه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء ٢٢][٥٥].

١٣. "إنَّ انتفاء الشيء عن الشيء قد يكون لكونه لا يمكن أن يكون عقلا، وقد يكون لكونه لا يقع منه مع إمكانه، فنفي الشيء عن الشيء لا يستلزم إمكانه[٥٦]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ [الأنعام ١٤]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم ٦٤]، ولعلّ منه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِى ٱللَّهُ ٱلنَّبِىَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ﴾ [التحريم ٨].

١٤. قد يراد بالنفي الإثبات[٥٧]، نحو قوله تعالى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء ٩٥]؛ أي أنهم يرجعون، ومثله قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ۖ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف ١٢]؛ أي ما منعك أن تسجد، بدليل قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ۖ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ﴾ [ص ٧٥]، ومثله قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الحديد ٢٩]؛ أي ليعلمَ أهل الكتاب، ويكثر ذلك قبل فعل القسم نحو قوله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾ [البلد ١]، وقوله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة ١]؛ أي أقسمُ.

وقد يراد أحيانا بالإثبات النفيُ نحو قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۚ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة ١٨٤]؛ أي لا يطيقونه، وقوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النساء ١٧٦]؛ أي لكيلا تضلوا.

١٥. إنَّ النفي يمكن أن يكون للصفة نحو قولك: زيدٌ ليس قائما، ويمكن أن يكون نفيا للذات نحو قولك: هذا ليس زيدا، وأن نفي الذات الموصوفة قد يكون نفيا للصفة دون الذات، وقد يكون نفيا للذات[٥٨] نحو قولك: هذا ليس زيدا الكريمَ، وأن النفي إذا دخل بالخصوص على صفة تقيّد الكلام أدى إلى ظهور المفهوم، سواء قدرنا للكلام مقاما أم لم نقدر له، على أن يكون ذلك المفهوم واحدا في كل الحالات، كما في النماذج الآتية:

ليس على المريض حرج= على السليم حرجٌ

لا ينجح المتكاسلون= ينجح المجدون

لا يسقط المجتهدون= يسقط الكسالى[٥٩]

١٦. إذا دخل النفي على جملة فيها قيد من القيود كالحال مثلا، توجّه النفي إلى ذلك القيد، يقول عبد القاهر الجرجاني: "ههنا أصلٌ؛ وهو أنه من حكم النفي -إذا دخل على كلام، ثم كان في ذلك الكلام تقييدٌ على وجهٍ من الوجوه- أن يتوجه إلى ذلك التقييد، وأن يقع له خصوصا؛ تفسير ذلك أنك إذا قلت: أتاني القوم مجتمعين، فقال قائلٌ: لم يأتِك القومُ مجتمعين، كان نفيه ذلك متوجها إلى الاجتماع الذي هو تقييد في الإتيان دون الإتيان نفسه، حتى إنه إن أراد أن ينفي الإتيان من أصله، كان من سبيله أن يقول: إنهم لم يأتوك أصلا، فما معنى قولك: مجتمعين، هذا مما لا يشك فيه عاقلٌ"[٦٠]. والأمر نفسه مع بقية القيود التي تشتمل عليها الجملة كالتوابع مثلا، يقول عبد القاهر الجرجاني: "فمتى نفيت كلاما فيه تأكيدٌ فإن نفيك ذلك يتوجه إلى التأكيد خصوصا ويقع له، فإذا قلت: لم أرَ القومَ كلهم... كنت عمدت بنفيك إلى معنى (كل) خاصة ...، وأن يكون قد أتاك بعضهم، كما يجب -إذا قلت: لم يأتني القوم مجتمعين- أن يكونوا قد أتوك أشتاتا، وكما يستحيل أن تقول: لم يأتني القوم مجتمعين وأنت تريد أنهم لم يأتوك أصلا لا مجتمعين ولا منفردين، كذلك محالٌ أن تقول: لا يأتيني القوم كلُّهم، وأنت تريد أنهم لم يأتوك أصلا"[٦١].

لكن هذا الأصل لا يطرد دائما، بل قد يكون النفي للفعل لا لقيده، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة ٢٧٣]، فليس المراد نفي الإلحاف، بل نفي السؤال من أصله، ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْـَٔازِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَۚ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر ١٨]، فليس المراد نفي الشفيع الذي يطاع فحسب، بل نفي كل شفيع نفيا مطلقا.

١٧. إذا دخل النفي على ألفاظ العموم مثل (كلّ) توجه إلى الشمول لا إلى نفي الفعل والوصف، يقول عبد القاهر الجرجاني: "واعلم أنك إذا أدخلت (كلّا) في حيز النفي، وذلك بأن تقدّم النفي عليه مطلقا لفظا أو تقديرا، فالمعنى على نفي الشمول دون نفي الفعل والوصف نفسه، وإذا أخرجت (كلّا) من حيّز النفي ولم تدخله فيه لا لفظا ولا تقديرا، كان المعنى على أنك تتبعت الجملة، فنفيت الفعل والوصف عنها واحدا واحدا، والعلة في أن كان ذلك كذلك أنك إذا بدأت بـ(كلّ) كنت قد بنيت النفي عليه، وسلطت الكلية على النفي، وأعملتها فيه، وإعمال معنى الكلية في النفي يقتضي أن لا يشذّ شيءٌ عن النفي"[٦٢].

١٨. تختلف دلالة الجملة بحسب ما يتسلط النفي على عناصرها، فإلى جانب اختلاف دلالة الاسمية والفعلية ثمة فرق في دلالة النفي بين قولك: ما قلتُ ذلك، وما أنا قلتُ ذلك، يقول عبد القاهر الجرجاني: "إذا قلت: ما فعلت، كنت نفيت عنك فعلا لم يثبت أنه مفعول، وإذا قلت: ما أنا فعلت، كنت نفيت عنك فعلا يثبت أنه مفعولٌ... وكذلك إذا قلت: ما ضربتُ زيدا، كنت نفيت عنك ضربه، ولم يجب أن يكون قد ضُرِب، بل يجوز أن يكون ضربه غيرُك، وألا يكون قد ضُرِب أصلا، وإذا قلت: ما أنا ضربت زيدا، لم تقله إلا وزيدٌ مضروب، وكان

القصد أن تنفي أن تكون أنت الضارب"[٦٣]. وقد أوضح الزركشي ذلك بمزيد من التفصيل بقوله: "المنفيُّ ما ولي حرف النفي، فإذا قلت: ما ضربتُ زيدا، كنت نافيا للفعل الذي هو ضربُك إياه، وإذا قلت: ما أنا ضربتُه، كنت نافيا لفاعليتك للضرب، فإن قلت: الصورتان دلّتا على نفي الضرب، فما الفرق بينهما؟ قلت: من وجهين:

أحدهما: أن الأولى نفت ضربا خاصّاً وهو ضربُك إياه، ولم تدلُّ على وقوع ضرب غيرك ولا عدمه، إذ نفي الأخص لا يستلزم نفي الأعمّ ولا ثبوته، والثانية نفت كونك ضربته، ودلّت على أن غيرك ضربه بالمفهوم.

والثاني: أن الأولى دلّت على نفي ضربك له بغير واسطة، والثانية دلت على نفيه بواسطة"[٦٤].

١٩. تختلف دلالة النفي إن وليه الفعل أو المفعول به في الجملة الفعلية نحو: ما ضربت زيدا، وما زيدا ضربتُ، يقول عبد القاهر الجرجاني: "فإذا قلت: ما ضربتُ زيدا، فقدمت الفعل، كان المعنى أنك قد نفيت أن يكون قد وقع ضربٌ منك على زيدٍ، ولم تعرض في أمرٍ غيره لنفي ولا إثباتٍ، وتركته مبهما محتملا، وإذا قلت: ما زيدا ضربت، فقدمت المفعول، كان المعنى على أن ضرباً وقع منك على إنسان، وظُنَّ أن ذلك الإنسان زيدٌ، فنفيت أن يكون إياه"[٦٥].

وحكم الجار والمجرور في التقديم كحكم المفعول به؛ لأن الجار والمجرور بمنزلة المفعول به، يقول عبد القاهر الجرجاني: "وحكم الجار والمجرور ... حكم المنصوب، فإذا قلت: ما أمرتك بهذا، كان المعنى على نفي أن تكون قد أمرته بذلك، ولم يجب أن تكون قد أمرته بشيء آخر، وإذا قلت: ما بهذا أمرتك، كنت قد أمرته بشيء غيره"[٦٦].

٢٠. من النفي ما سماه الزركشي نفي الشي رأساً؛ لانعدام كمال وصفه أو لانتفاء ثمرته، والمراد ليس الفعل أو الاسم نفسه بل نفي الصفة الفعلية له أو الفائدة المرجوة منه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأۡتِ رَبَّهُۥ مُجۡرِمٗا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحۡيَىٰ﴾ [طه ٧٤]، فليس المراد أنه ينفي عنه الحياة أو الموت، بل المراد أنه لن يحيا حياة طيبة، ولن يموت فيرتاح من العذاب الذي يعانيه. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ تَرَوۡنَهَا تَذۡهَلُ كُلُّ مُرۡضِعَةٍ عَمَّآ أَرۡضَعَتۡ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمۡلٍ حَمۡلَهَا وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٞ﴾ [الحج ٢]؛ أي هم بحال كحال السكارى مع أنهم ليسوا بسكارى من خمرٍ شربوه[٦٧].

الخاتمة:

بيَّن البحث أقسام النفي وأركانه وأشهر مصطلحاته المستعملة في كتب النحاة والبلاغيين كالنفي والتبرئة والجحد، وأن الجحد مصطلح مشترك عند البصريين والكوفيين وليس عند الكوفيين وحدهم، وماهيته وأنه قسيم للخبر وليس خبرا بدلائل كثيرة جدا، وأن الأصل في النفي هو الحوار والحجاج، لكونه نقضا لنسبة مثبتة، وأبرَزَ المآخذَ على تقسيم اعتبار النفي خبرا، مبينا أنه قسيم له ومقترحا تقسيما ثلاثيا للكلام: خبر ونفي وإنشاء، دون ربط أي منهما بالصدق أو الكذب، بل بالمقام وحال المتكلم والمتلقي وقصد المتكلم، كما بيّن عشرين أصلا من الأصول العامة للنفي، ولعله بهذا يفتح الطريق لأبحاث أخرى تتناول النفي من زوايا مختلفة ومتعددة.

المصادروالمراجع

١. الإيضاح في علوم البلاغة: جلال الدين القزويني (٧٣٩ هـ)، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثالثة، د.ت.

٢. البحر المحيط في أصول الفقه: بدر الدين الزركشي (٧٩٤ هـ)، دار الكتبي، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.

٣. البرهان في علوم القرآن: بدر الدين الزركشي (٧٩٤ هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، ١٩٥٧م.

٤. التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن عاشور (١٣٩٣ هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.

٥. دائرة الأعمال اللغوية مراجعات ومقترحات: د. شكري المبخوت، دار الكتاب الجديد، تونس، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

٦. دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني (٤٧١ هـ)، تحقيق محمود شاكر، دار المدني، جدة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٣م.

٧. ديوان امرئ القيس: تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة، د.ت.

٨. ديوان النابغة الذبياني: رواية الأصمعي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.

٩. شرح المفصل: ابن يعيش (٦٤٣ هـ)، المطبعة المنيرية، القاهرة، د.ط.ت.

١٠. العوامل الحجاجية في اللغة العربية: د. عز الدين الناجح، دار علاء الدين، تونس، الطبعة الأولى، ٢٠١١م.

١١. العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بغداد، د.ت.

١٢. في النحو العربي نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.

١٣. الكتاب: سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٩م.

١٤. معاني القرآن: الفراء، تحقيق محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.

١٥. معاني النحو: د. فاضل السامرائي، دار الفكر، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

١٦. مفتاح العلوم: يوسف السكاكي (٦٢٦ هـ)، تعليق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.

١٧. من أسرار اللغة: د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٥م.

١٨. نفي النفي تأكيد للنفي: د. إبراهيم أنيس، صحيفة دار العلوم، الإصدار الثاني، المجلد والعدد س١١، ع١-٢، أكتوبر ١٩٤٤، الصفحات ٢٣-٣٢.

الهوامش

[١] الكتاب ٢٧٤/٢.

[٢] الخصائص ٧٧/٣.

[٣] معاني القرآن ١٢٠/١، ويسمي (لا) النافية للجنس (لا) التبرئة.

[٤] المصدر نفسه ٥٢/١.

[٥] العين ٤٣٥/٨.

[٦] المصدر نفسه ٣٢١/٢.

[٧] البرهان في علوم القرآن ٣٧٦/٢ بتصرف.

[٨] المصدر نفسه ٣٩٣/٣-٣٩٤.

[٩] ديوان النابغة الذبياني ص٢٥.

[١٠] ديوان امرئ القيس ص٣٢.

[١١] شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/٧.

[١٢] الكتاب ٣١٤/٢.

[١٣] البرهان في علوم القرآن ٣٩٦/٣.

[١٤] من أسرار اللغة ص١٧٨.

[١٥] شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢.

[١٦] العوامل الحجاجية في اللغة العربية ص٥١.

[١٧] المرجع نفسه ص٤٨.

[١٨] شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٨.

[١٩] دلائل الإعجاز ص٥٢٧.

[٢٠] العوامل الحجاجة في اللغة العربية ص٥٠-٥١.

[٢١] دلائل الإعجاز ٥٢٧/١.

[٢٢] البرهان في علوم القرآن ٣٧٥/٢.

[٢٣] دائرة الأعمال اللغوية مراجعات ومقترحات ص ١٩٠.

[٢٤] التحرير والتنوير ٣١٩/٢٤، وانظر: ٧٠/٣، و٣١٦/٢٦.

[٢٥] العوامل الحجاجية في اللغة العربية ص٤٧.

[٢٦] المرجع نفسه ص٤٩.

[٢٧] شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٨.

[٢٨] دائرة الأعمال اللغوية مراجعات ومقترحات ص١٩١.

[٢٩] العوامل الحجاجية في اللغة العربية ص٥١.

[٣٠] الكتاب ١١٧/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٨.

[٣١] في النحو العربي نقد وتوجيه ص٢٤٧.

[٣٢] شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٨.

[٣٣] شرح المفصل لابن يعيش ١١٦/٢.

[٣٤] دائرة الأعمال اللغوية مراجعات ومقترحات ص١٩١.

[٣٥] ينظر: مفتاح العلوم ص١٦٦، والإيضاح في علوم البلاغة ٥٩/١، والبحر المحيط في أصول الفقه ٧٥/٦ وما بعدها.

[٣٦] مفتاح العلوم ص١٦٦.

[٣٧] دلائل الإعجاز ٥٤١/١.

[٣٨] العين ٣٥٠/٨.

[٣٩] المصدر نفسه ٣٠٠/٧.

[٤٠] البرهان في علوم القرآن ٣٧٨/٢.

[٤١] المصدر نفسه ٣٧٩/٢.

[٤٢] نفي النفي تأكيد للنفي ص٢٨.

[٤٣] المرجع نفسه ص٢٨.

[٤٤] العين ٣٥٠/٨.

[٤٥] معاني النحو ٢٥٢/١-٢٥٦.

[٤٦] دلائل الإعجاز ص٢٨٧.

[٤٧] البرهان في علوم القرآن ٣٩٨/٣.

[٤٨] المصدر نفسه ٤٠٢/٣.

[٤٩] المصدر نفسه ٤٠٣/٣.

[٥٠] المصدر نفسه ٤١٠/١.

[٥١] المصدر نفسه ٤٢٠/١-٤٢١.

[٥٢] المصدر نفسه ٧٥/٤.

[٥٣] المصدر نفسه ١٦٩/٣.

[٥٤] المصدر نفسه ١٧٠/٣.

[٥٥] المصدر نفسه ١٦٩/٣.

[٥٦] المصدر نفسه ٣٧٧/٢.

[٥٧] المصدر نفسه ٣٥٧/٤ وما بعدها.

[٥٨] المصدر نفسه ٣٩٣/٣.

[٥٩] العوامل الحجاجية في اللغة العربية ص٥٣.

[٦٠] دلائل الإعجاز ص٢٧٩.

[٦١] المصدر نفسه ص٢٨٠.

[٦٢] المصدر نفسه ص٢٨٥.

[٦٣] المصدر نفسه ص١٢٤.

[٦٤] البرهان في علوم القرآن ٣٧٧/٢.

[٦٥] دلائل الإعجاز ص١٢٦.

[٦٦] المصدر نفسه ص١٢٧.

[٦٧] البرهان في علوم القرآن ٣٩٥/٣.